

المسائل التنظيمية لعمل مؤتمر نزع السلاحمذكرة مقدمة من مجموعة
من الدول الاشتراكية

١ - تسير مجموعة البلدان الاشتراكية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الى الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، التي يعتبر بمقتضاها مؤتمر نزع السلاح ، الذي سمي سابقا لجنة نزع السلاح " محفلا واحدا متعدد الاطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح " ، وكذلك الى المادة الأولى من النظام الداخلي للمؤتمر ، التي يعتبر المؤتمر بمقتضاها " محفلا للتفاوض بشأن نزع السلاح " . وقد وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة نداءات متكررة الى لجنة نزع السلاح للاضطلاع بالمفاوضات . وألح القرار ١٨٣/٣٨ طاء ، بشكل خاص ، المعنون " تقرير لجنة نزع السلاح " في حث المؤتمر على أن يواصل أو يتولى خلال دورته المقرر عقدها في ١٩٨٤ ، اجراء مفاوضات موضوعية حول المسائل ذات الأولوية المتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول أعماله وأن يقوم ، لتحقيق ذلك الهدف ، بتزويد الأفرقة العاملة المخصصة القائمة بولايات تفاوضية مناسبة ، وأن ينشئ ، على وجه الاستعجال ، الأفرقة العاملة المخصصة المعنية بوقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

٢ - واذ تؤكد مجموعة الدول الاشتراكية على طابع مؤتمر نزع السلاح باعتباره محفلا للتفاوض ، تعرب عن قلقها ازاء حقيقة أن هذه الهيئة التفاوضية لا تتمكن في الواقع من القيام بالوظيفة المنوطة بها وتميل الى التحول الى هيئة استشارية أخرى في مجال نزع السلاح ويكمن السبب الرئيسي في هذا الوضع الشاذ ، في رأى البلدان الاشتراكية ، في محاولات تحويل المؤتمر الى محفل لمناقشات أكاديمية ووضع مجموعة كاملة من الشروط الأولية لاجراء المفاوضات ويتعارض هذا النهج ، من وجهة نظر البلدان الاشتراكية مع كل من الولاية الممنوحة للمؤتمر بمقتضى الوثيقة الختامية والنظام الداخلي الخاص به .

٣ - وتخلص مجموعة البلدان الاشتراكية الى أنه لا بد أن تتاح للهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح ، باعتباره محفلا للتفاوض ، فرصة اجراء مفاوضات مناسبة . ولا يعتبر استثناء من ذلك سوى الأفرقة التقنية أو أفرقة الخبراء الحكوميين ، المنصوص عليها في المادة ٢٣ من النظام الأساسي .

ويتعين حل مسألة انشاء الهيئات الفرعية بأسلوب يرتبط ارتباطا عضويا بوضع ولاية تفاوض مناسبة . ان الفصل المصطع بين حل مسألة انشاء الهيئات الفرعية والتوصل الى اتفاق بشأن ولايتها ليس من شأنه سوى خلق ثغرات لتغطية عدم رغبة دول معينة في اجراء المفاوضات .

٤ - وقد أثبتت المحاولات التي جرت في الماضي لانشاء هيئات فرعية ليست لها ولاية اجراء المفاوضات ، رغم كل الآمال التي علق عليها في بعض الأوساط ، أن المناقشات التي تجرى في هيئات فرعية من هذا النوع لا يمكن أن تسفر عن أى تطور بناءً في مواقف أقران المفاوضات .

٥ - وتقترح مجموعة البلدان الاشتراكية في هذا الصدد أن يتم في خلال دورة ١٩٨٤ انشاء هيئات فرعية بشأن جميع البنود الموضوعية في جدول أعمال المؤتمر مع تزويدها بولايات تتوخى اجراء المفاوضات . وتلاحظ المجموعة بارتياح أن ولايات الهيئات الفرعية بشأن البند " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، والبند " البرنامج الشامل لنزع السلاح " لفترة دورة ١٩٨٣ قد توخت بالفعل اجراء مفاوضات مناسبة ، وأن توصية قد اعتمدت في الفريق العامل المخصص لبحث بند جدول الأعمال المتعلق بمسألة " الأسلحة الكيميائية " بتزويد الهيئة الفرعية المتوخى انشاؤها في دورة ١٩٨٤ بولاية " البدء " في عملية المفاوضات التامة والكاملة ، لوضع وتحضير الاتفاقية ، باستثناء صيغتها النهائية " . أما فيما يتعلق ببقية البنود الموضوعية في جدول الأعمال ، فان مجموعة البلدان الاشتراكية ترى من المستصوب انشاء الولايات التالية :

١ - الهيئة الفرعية المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال " حظر التجارب النووية " .
" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ " لمدة دورته لعام ١٩٨٤ " هيئة فرعية مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المقبلة . وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في عملها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ " .

٢ - الهيئة الفرعية المعنية بالبند ٢ من جدول الأعمال " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى " .

" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ " لمدة دورته لعام ١٩٨٤ ، هيئة فرعية مخصصة للتفاوض بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى طبقاً للفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح ، ولا سيما لوضع برنامج لنزع السلاح النووى . وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في عملها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ " .

٣ - الهيئة الفرعية المعنية بالبند ٣ من جدول الأعمال " منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة " .

" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ " لمدة دورته لعام ١٩٨٤ ، هيئة فرعية مخصصة للتفاوض بهدف التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع الحرب النووية ، على أن تؤخذ في الاعتبار الوثائق المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٢٧/٢٨ ط ٥ ، وكذلك المقترحات الأخرى القائمة والمبادرات المقبلة . وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في أعمالها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ " .

٤ - الهيئة الفرعية المعنية بالبند ٥ من جدول الأعمال " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لمدة دورته لعام ١٩٨٤ هيئة فرعية مخصصة بغرض اجراء مفاوضات لا برامج اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي ، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة ، بما في ذلك النظر في مقترح وضع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومنه ضد الأرض . وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في عملها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ " .

٥ - الهيئة الفرعية المعنية بالبند ٧ من جدول الأعمال " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والشبكات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية " .

" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ ، لمدة دورته لعام ١٩٨٤ ، هيئة فرعية مخصصة للاضطلاع بالآتي :

(أ) مفاوضات ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بغية اعداد مشروع اتفاق شامل لحظر استحداث وضع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وشبكات جديدة من هذه الأسلحة وصياغة ما يمكن من الاتفاقات بشأن أنواع معينة من تلك الأسلحة ؛

(ب) مفاوضات بغية التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية لحظر استحداث ونتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية ؛

(ج) مفاوضات ترمي الى حل مسألة حظر الهجمات على المرافق النووية ، بما في ذلك نطاق مثل هذا الحظر ، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المقترحات المقدمة الى المؤتمر تحقيقاً لهذه الغاية .

وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في مفاوضاتها في المجالات الثلاثة جميعها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ " .

٦ - وفي الوقت نفسه ، تعلن مجموعة الدول الاشتراكية أنها تنظر نظرة ايجابية للمقترحات التي تكرر تقديمها فيما يتعلق بالرغبة في اعداد ولاية موحدة للهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح ، تنص ، بطبيعة الحال ، على عقد مفاوضات بشأن القضايا المناسبة .

٧ - وفيما يتعلق بتعيين الهيئات الفرعية المخصصة بمؤتمر نزع السلاح ، تنطلق مجموعة الدول الاشتراكية من ضرورة الاستفادة الكاملة من الأحكام الواردة في المادة ٢٢ من النظام الداخلي للمؤتمر . وعلى نحو خاص ، تعتبر مجموعة البلدان الاشتراكية أن من المنطقي ، في ضوء تغيير اسم هيئة التفاوض متعددة الاطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح من " لجنة " الى " مؤتمر " أن ينظر كذلك في مسألة التغيير الملائم في تعيين هيئاتها الفرعية وفقاً للنظام الداخلي .

٨ - ان تخويل الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح امكانية عقد مفاوضات لايشكل ، بطبيعة الحال ، ضماناً بالوصول الى حل ناجح للمشاكل التي تواجه المؤتمر . فقد ظهرت مؤخرًا

حالات متكررة اشتركت فيها دول معينة في مفاوضات من أجل المفاوضات ، وسعت بكل وسيلة الى تجنب حل القضايا الهامة ، ولم تبد المرونة والارادة السياسية اللازمين للوصول الى اتفاق .

• بيد أن مجموعة الدول الاشتراكية ترى أن تزويد الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح بولايات لا جراء مفاوضات من شأنه أن يزيد من صعوبة محاولات تجنب المفاوضات الجادة ويجعلها مكشوفة بشكل أوضح .
